

# تقرير لـ "مركز العدالة" يورد الانتهاكات من 1975 إلى 2008: كيف ينتهي النزاع إذا لم نعالج ذيول الحرب؟

منال شعيا

المركز الدولي للعدالة الانتقالية

هل ينتهي النزاع فعلاً عندما يصمت دويّ الأسلحة؟ وكيف نشفى من ذيول الحرب، إذ كنا لا نزال نعاني تداعياتها ولم نعالج آثارها من مفقودين ومعتقلين؟ عنوان كبير حاول "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" الاجابة عنه عبر تقرير أعدّه بالتعاون مع جامعة القديس يوسف و"مركز الدراسات للعالم العربي المعاصر" من أجل اجراء مسح للانتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي.

التقرير اطلق امس خلال مؤتمر صحفي في حرم كلية العلوم الانسانية في جامعة القديس يوسف، وحمل عنوان "إرث لبنان من العنف السياسي: مسح للانتهاكات الجسيمة". 139 صفحة يتألف منها التقرير، وفيه معلومات عن مئات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في لبنان، خلال المرحلة الممتدة من 1975 الى 2008. ويسلط الضوء على أنماط العنف ويقدم تحليلاً للأحداث من منظور قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

من مذابح جماعية الى حالات اختفاء قسري واغتيالات ونزوح قسري وقصف على مناطق مدنية: كلّها عناوين كبيرة لمسألة واحدة وهي قضية الانتهاكات الانسانية.

الذاكرة الجماعية للأحداث المؤلمة، والتي تناقلتها الأجيال، على انها كانت "عنصر اساسيا في اشتعال العنف المتكرر".

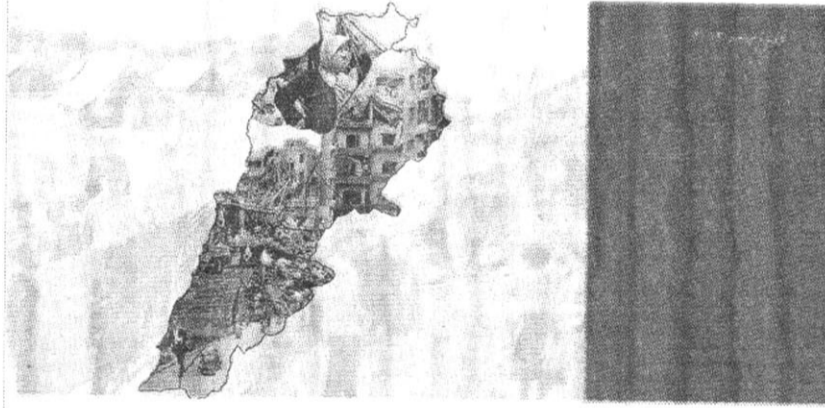
كما يشير الى ان هذه الذاكرة، نادراً ما كانت تعالج. وقد ركز المتحدثون خلال المؤتمر الصحفي على هذه الناحية، مبرزين ان عدم المعالجة ادى الى تراكم المأساة من جيل الى آخر. والدليل ان لا قضية المفقودين عولجت، ولا قضية الذاكرة الجماعية احترمت.

وفي هذا السياق، يبرز التقرير ان "المجتمعات اللبنانية كلّها لا تزال تعاني التأثيرات السلبية التي خلفها العنف". وهنا مكن الخطر. رئيسة "المركز الدولي للعدالة الانتقالية في لبنان" كارمن حسون أبو جودة حرصت على التوضيح ان "التقرير لا يشكل مسحاً شاملاً، انما يمكن استخدامه مورداً رئيسياً تبنى عليه الأبحاث والتحقيقات المستقبلية، ومادة في النقاش الوطني حول حق الضحايا في معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويض".

وأشارت الى ان "التقرير يشكل عملاً واحداً من بين مجموعة منشورات تقع ضمن مشروع عنوانه معالجة إرث النزاعات في مجتمع منقسم يمتد على سنتين ويحظى بتمويل الاتحاد الأوروبي، ويهدف الى المساهمة في الحد

## إرث لبنان من العنف السياسي

مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما بين عامي 1975 و2008



ICTJ

LJ

CFR/AM



صورة عن التقرير: "إرث لبنان من العنف السياسي".

بالحروب والتهجير، سادت فيها لغة القتل.

### ذاكرة لم تعالج

أهمية التقرير أيضاً في انه يعرف

وتكمن أهمية التقرير الذي يورد أبرز هذه الاحداث او بالاحرى الانتهاكات، في انه يشكل سجلاً يمكن العودة اليه لكتابة حقبة من تاريخ لبنان، كانت مليئة

من خطر تكرار العنف في لبنان، عن طريق معالجة إرث النزاعات المتعددة التي وقعت على الأراضي اللبنانية".

أما ممثل بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديفغو إسكالونا - باتوريل فرأى ان " كل مجتمع متضرر ينبغي أن يضع وصفته الخاصة لضمان تضميد جراح الماضي في شكل مناسب ووضع الآليات التي تمنع حصول جولات جديدة من العنف والمعاناة، والا هم لضمان محاسبة المرتكبين". وتحدثت الباحثة لين معلوف التي عملت على التقرير، فقالت: "هذا التقرير يتعلق بجرائم سياسية في وقت لا نزال نحاول التعافي من حروب وأحداث عنيفة لم يمض وقت طويل على حدوثها، ولا نزال نستعد لمواجهة حروب جديدة، ونراقب بحذر المعاناة المستمرة للشعب السوري على مسافة قريبة منا". وسألت "هل ينتهي النزاع فعلاً عندما يصمت دويّ الأسلحة؟ وعندما يحصل ذلك، كيف نستجمع قوانا ونمضي؟ وماذا نعمل بذيول الصدمة النفسية".

وتابعت: "الواضح اليوم أنه لا ينفذ أن نتجاهل الوقائع أو أن نزعّم أنها لم تحصل قط، أو أن نقبل جزءاً مما حصل فقط وأن نتذكره. حاولنا القيام بذلك ولم ننجح. لذلك، لا نزال نتخبط في حلقة العنف أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1990".

وختمت: "التقرير يهدف اساساً الى توفير مصدر أولي من المعلومات حول طبيعة العنف الذي مورس بحق المدنيين طيلة هذه الاعوام". وتكلم الدكتور انطوان حكيم من جامعة القديس يوسف، فأشاد بالتقرير وبالتعاون بين المركزين والجامعة.

هي باختصار معادلة سلطة وشعب: سلطة لم تحترم التاريخ وشعب ضاع بين ذاكرة انتقائية وقضايا اثقلت كاهله، من معتقلين واختفاء قسري الى مقابر جماعية...